



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

التحولات الديناميكية في سوق الطاقة العالمية وأثرها على دول الريع النفطي (حالة العراق)

مهند أحمد فرج



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

التحولات الديناميكية في سوق الطاقة العالمية وأثرها على دول الربيع النفطي (حالة العراق)

مهند أحمد فرج *

الملخص التنفيذي:

- يُضعف التنوع في سياسات الطاقة في العالم الموقفَ التفاوضي في العراق، ويهتس من القدرات التفاوضية للعراق، ليس مع الدول المستهلكة للنفط فقط، بل حتى الدول المنتجة له والتنظيمات الدولية الأخرى، فمثلاً، دفعت الأوضاع الاقتصادية الصعبة بعد انهيار أسعار النفط العراق إلى عدم الالتزام بقرارات أوبك أو خرقها في كثير من الأحيان، وهذا الأمر قاد إلى إضعاف قدرات العراق في اتخاذ القرارات في المنظمة مع أنه ثاني أكبر منتج للنفط في المنظمة.
- يشكّل العراق أكبر اقتصاد في العالم، لذا فهو يتأثر في تقلبات أسواق الطاقة في العالم، فالتقلبات التي حصلت في أسعار النفط في عام 2020 ارتدت على الاقتصاد العراقي ارتداداً سريعاً، فانهار النمو الاقتصادي بمقدار 16% مباشرة، وشكّل العجز الاقتصادي 25% من الموازنة الاتحادية، ليعدّ الاقتصاد العراقي أكثر الاقتصادات التي تأثرت بالتقلبات الاقتصادية في العالم.
- للإنفاق الرأسمالي في العراق ميلٌ حادٌ نحو التغيرات في أسواق الطاقة، ممّا يدفع صانع القرار الحكومي في كثير من الأحيان إلى توجيه التراكم الرأسمالي نحو النفقات الاجتماعية، ومن ثمّ إضعاف القدرة على خلق شروط ثابتة للنمو، فمثلاً، كانت النفقات الاجتماعية والإعانات والأجور تشكّل ما نسبته 14% من الناتج المحلي الإجمالي في 2013، إلّا أنّها ارتفعت إلى 24% في 2019، وهذا يعني من جانب آخر، دفع هذا التوسّع في النفقات إلى إضعاف التراكمات الرأسمالية في العراق.
- ضعف القدرات التعليمية والمهارات التنظيمية التي تتعلّق باستخدام بدائل الطاقة ستزيد، وستكون لها أبعاد تؤثّر على الواقع المحلي، إذ ستكون القوى العاملة الوطنية غير قادرة على التعامل مع التكنولوجيات الحديثة في الطاقة، ممّا سيجعل الأسواق المحلية تعتمد على المشغلين والمنتجين من العالم (استهلاك بحت)، يقابله التوسّع في فقدان الوظائف في قطاعات الطاقة التقليدية، وعدم مواكبة سوق العمل للتغيرات في الإنتاج والتوجّهات العالمية.

* كلية الإمام الكاظم الإسلامية.

المقدمة:

تُشيرُ علامات عدّة إلى أنّ نظام الطاقة العالمي قد بدأ عملية تحوّلٍ من الاعتماد الكلي على مصادر الطاقة الأحفورية، وخاصة الفحم والنفط والغاز الطبيعي إلى عصر جديد يكون فيه لمصادر الطاقة النظيفة أثر مهم في تلبية الاحتياجات المتزايدة للطلب على الطاقة، وهناك عوامل عدّة عزّزت هذا التحوّل، أي: إنّ الوقت اللازم لتنفيذ تقانات أنظمة الطاقة المتجددة هو عامل مؤثر في نظام الطلب العالمي على الطاقة، فضلاً عن حجم التلوّث البيئي، والتغيرات المناخية؛ بسبب الاستخدام المفرط للوقود الأحفوري، وحجم احتياطات الوقود الأحفوري وكمية الإضافات الجديدة، ومقدار الدعم والتمويل الخاص بمصادر الطاقة المتجددة، وكذلك العوامل السياسية المتعلقة بمفهوم أمن الطاقة، وخصوصاً اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى، ويبدو أنّ مستقبل الطاقة الناضبة أصبح غامضاً على نحو متزايد، ممّا أدّى إلى تزايد الاهتمام بدراسة موضوع الطاقة المتجددة فقد شكّلت مصادر الطاقة المتجددة من الرياح والمياه والطاقة الشمسية قدراً كبيراً من مصادر توليد الطاقة الكهربائية، فقد أصبحت محطات توليد الكهرباء من الرياح في كلّ من ألمانيا وبريطانيا أقل كلفة من الفحم والغاز، ويبدو أنّ الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة له تأثير في تخفيض انبعاثات «ثاني أكسيد الكاربون»، وقد تبلورت فكرة تأمين امدادات ثابتة وآمنة من الطاقة وبأسعار معقولة، فضلاً عن التغيرات السريعة التي حدثت في الاقتصادات الحديثة والطاقة التي تحتاجها من أجل تلبية متطلبات العملية الصناعية.

وتكمن أهمية موضع الطاقة إلى اقتصاديات الموارد الطبيعية وخصوصاً الاقتصاد العراقي في أنّه اقتصاد أحادي الجانب، إذ باتت اقتصاديات الطاقة المتجددة اليوم من أهم المجالات المطروحة في القرن الواحد والعشرين؛ ولأسباب اقتصادية وبيئية، إذ يمثّل الاستثمار فيه بعداً اقتصادياً، ولم يُعد الاستثمار العالمي في الطاقة المتجددة ترفاً أو رفاهية بل أصبح حاجة لا بدّ منها، فضلاً عن الطلب العالمي المتزايد على الطاقة النظيفة ممّا يتطلّب استخدامها بوصفها بديلاً عن الطاقة الناضبة عاجلاً أم آجلاً. وتبرز مشكلة التحولات في أسعار الطاقة مع وجود مصادر الطاقة التقليدية في البلدان النامية ومنها العراق وخصوصاً النفط الخام ممّا يجعل كلفته أرخص قياساً بمصادر الطاقة المتجددة، إلا أنّ هذه المصادر قابلة للنضوب؛ بسبب استنزافها، فضلاً عن المخاطر الصحية والبيئية، ويتضح عن طريق هذه المشكلة عديدٌ من التساؤلات عن مستقبل الطاقة النظيفة في الاقتصاد العالمي وأثرها، ومآلات آليات أسواق الطاقة العالمية بعد رفع أسهم الاستثمارات في الطاقات البديلة،

ووضع القيود أمام الاستهلاك في الطاقات التقليدية، والمهم أن نعرف هنا عن دور العراق أمام هذه الخارطة الجديدة، والدور الذي سيحمله، أو ما المكاسب والأبعاد التي سيتلقاها العراق من التحوّلات في سياسات الطاقة في العالم في الأمد المنظور؟! وهو ما يهدّد المكانة المتميزة التي حظيت بها الدول المصدّرة للنفط والغاز ومنها العراق، وقد تتجه أسواق الطاقة العالمية نحو أبرز تغيير طويل الأمد تشهده منذ أن حلّ النفط مكان الفحم بوصفه مصدراً أساسياً للطاقة في جميع أنحاء العالم.

1. الاستثمار في الطاقات البديلة:

تُعَدُّ الطاقة البديلة من الثروات الطبيعية التي تسعى معظم الدول الاستفادة منها إلى أقصى حدٍّ ممكن واستثمارها بكفاءة لتلبيّ متطلبات غير محدودة للطاقة؛ بهدف التخلص من مشكلة أزمة الطاقة العالمية التي تظهر بين حين وآخر، والتي تتلخّص بعدم التوازن ما بين حجم الإنتاج وحجم الاستهلاك العالمي، فضلاً عن الحفاظ على مصادر الطاقة الناضبة (الفحم، والنفط، والغاز الطبيعي)، لهذا فقد استدعت الحاجة إلى ظهور مفهوم الطاقة المتجددة والتي تعرّف بأنّها الطاقة التي يمكن الحصول عليها من المصادر الطبيعية المتجددة غير القابلة للنضوب، وهي طاقة نظيفة لا ينتج عن استخدامها أي أضرار بيئية عن طريق استغلال مصادرها (طاقة الرياح، والطاقة الشمسية، والطاقة الكهرومائية، وغيرها) وبهذا فهي طاقة يتجدّد مصدرها باستمرار غير قابلة للنفاذ والنضوب، بخلاف الطاقة الناتجة عن مصادر الوقود الأحفوري التي تنضب نتيجة الاستخدام المتواصل مع مرور الزمن، وعرّفتها وكالة الطاقة الدولية بأنّها الطاقة الناتجة من مسارات الطبيعة التلقائية كأشعة الشمس والرياح والتي تجدد في الطبيعة بوتيرة أعلى من وتيرة استهلاكها، والتي تولد من أنواع مصادر الطاقة المتجددة، وتُعَدُّ الطاقة الشمسية من مصادر الطاقة التي عرفها الإنسان منذ القدم، ولكن بدأ الاهتمام بها بالتزايد في الدول الصناعية، لا سيّما بعد ارتفاع أسعار النفط، وتُعَدُّ الطاقة الشمسية من مصادر الطاقة البديلة التي تُعَمِّدُ الآمال عليها في المستقبل؛ لأنّها طاقة نظيفة لا تنضب، لذلك تسعى الدول إلى تطوير هذا المصدر، وتضعه هدفاً تسعى إلى تحقيقه، ولا تثير الطاقة الشمسية مشاكل تلوث البيئة عند الإنتاج والاستخدام، وتُعَدُّ الشمس هي أصل لكلّ الطاقات على سطح الأرض، فهي أصل الوقود الأحفوري، وهي أصل الرياح نتيجة اختلاف التأثيرات الحرارية للشمس والأرض، وقد تمكنت بعض الدول من استخدام طاقة الشمس في مجالات التدفئة والتبريد وتسخين المياه والتوليد الحراري للكهرباء وتحلية المياه، ويحظى توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة الحرارية

الشمسية بنجاح ملحوظ، وتأتي ألمانيا واليابان في مقدمة دول العالم استخداماً للطاقة الشمسية، إذ تنمو الطاقة الشمسية في اليابان بمعدل يبلغ ثلاثة أضعاف معدل نموها في الولايات المتحدة الأمريكية، وتنمو في ألمانيا بمعدل يبلغ ضعف معدل نموها في الولايات المتحدة الأمريكية.

إلى جانب ذلك، ازداد الاهتمام بتوليد الطاقة الكهربائية بواسطة حركة الرياح، وبمرور الزمن وبالتقدم العلمي والتكنولوجي الواسع، فقد بلغ إنتاج العالم في عام 2006 حوالي (223,74) ميكا واط أي: ما يعادل (1%) من الإنتاج العالمي للكهرباء، ويتسم نمط توزيع طاقة الرياح بدرجة عالية من التركيز، إذ تستحوذ ثلاثة بلدان وهي ألمانيا وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية على حوالي 60% من إجمالي طاقة الرياح في العالم، وأفضل المواقع لإنتاج طاقة الرياح تلك التي يصل فيها معدّل سرعة الرياح إلى (5) أمتار في الثانية، وغالباً ما توجد في الجزر والتلال والأماكن القريبة من البحيرات، ويشير المعنيون بتقنيات توليد طاقة الرياح إلى أنّ الجدوى الاقتصادية من استخدامها هي مؤاتيه ومرحة الآن، وتكلفتها أقل من شراء مولد «ديزل» أو الوصول بالشبكة الكهربائية العامة، إذ إنّ تكلفة الطاقة الكهربائية التي تولدها الرياح تُعدُّ منخفضةً نسبياً.

ويعتّل الوقود الحيوي طاقةً مستمدة من الكائنات الحية النباتية منها والحيوانية، وقد بدأت بعض المناطق بزراعة أنواع معينة من النباتات؛ لاستخدامها في مجال الوقود الحيوي، ومنها الذرة، وفول الصويا في الولايات المتحدة الأمريكية واللفت في أوروبا وقصب السكر في البرازيل وزيت النخيل في جنوب شرق آسيا، ويُحصَلُ على الوقود الحيوي من التحليل الصناعي للمزروعات والفضلات وبقايا الحيوانات التي يمكن إعادة استخدامها، ومن التقنيات المستخدمة حديثاً في إنتاج الوقود الحيوي تلك التي تعتمد على تخمير بعض المحاصيل الزراعية مثل: (الذرة الصفراء، والقمح، والكاكاو، والقهوة، وقصب السكر) وتحويله إلى «الإيثانول» (Ethanol) الذي يُستخدم وقوداً للسيارات.

كما تستخدم رمال السجيل والتي هي عبارة عن مركبات أسفلتية ثقيلة موجودة داخل مسامات صخور خزفية، وهذه المواد تسمى بصخور «الكيروجين» (Kerogen Shale)، وتؤخذ من هذه الصخور أكبر نسبة من الرواسب العضوية في العالم، ويقدر الخبراء حجم النفط الذي يمكن استخراجه بهذه الطريقة بأكثر من (600) بليون برميل، ويوجد الجزء الأكبر من نفط «الكيروجين» في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة ولايات يوتاه، وكولورادو، ويومينغ الأمريكية،

وتقدّر الكميات المتوفرة في هذه الولايات بحوالي (4285) مليار برميل منها (1000) مليار في المناطق الغنية ما يجعلها قابلة للاستخراج اقتصادياً، أمّا خارج الولايات المتحدة فتقديرات وكالة الطاقة الدولية تُشيرُ إلى وجود حوالي (1100) مليار برميل منها (30) مليار في الأردن، و(12) مليار برميل في إستراليا، و(4) مليارات برميل في كلٍّ من الصين وإستونيا، وحوالي (3) مليار برميل في كلٍّ من إسرائيل والمغرب والبرازيل.

المحور الثاني: دور مصادر الطاقة المتجددة في الاقتصاد العالمي:

شهد النصف الثاني من القرن الحادي والعشرون ارتفاع متزايد في أسعار الطاقة الناضبة وخصوصاً النفط، والغاز الطبيعي، ممّا أدّى إلى تزايد المخاوف من عدم الاستقرار في إمدادات الطاقة فضلاً عن ارتفاع وتيرة الصراعات والنزاعات في مناطق المنتجة للطاقة الأحفورية، الأمر الذي جعل الدول المستوردة للطاقة وخاصة الدول الصناعية المتقدمة أن تبحث عن مصادر مستقبلية وأمنة للطاقة، ووجدت ضالتها في مصادر الطاقة النظيفة والمتجدّدة فتزايدت معدلات الطاقة المتجددة والتي تشكّل اليوم المصادر الرئيسة والبديلة للطاقة العالمية، وتتميّز الطاقة المتجدّدة بقابلية استغلالها من دون أن تؤدّي إلى نفاذ منابعها، كما تشكّل الطاقة المتجدّدة بجميع أشكالها اليوم نسباً متزايدة في ميزان الطاقة العالمي، ويرتكز دورها الاقتصادي في الاقتصاد العالمي في أنّها تسهم بتحقيق وفرة في مصادر الطاقة التقليدية، وتنويع مصادر الطاقة الأخرى فضلاً عن زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وفرص الاستثمار ممّا يؤدّي إلى تقليل المخاطر الاقتصادية عن طريق الاعتماد على عوائد الطاقة الناضبة الذي يؤدّي إلى عدم الاستقرار النسبي للاقتصاد، فحينما يرتبط أداء الاقتصاد بعجلة مورد من القطاع الاستخراج من أحد القطاعات الناضبة يؤدّي إلى تعرّض الهيكل الإنتاجي للمخاطر، ومن ثمّ الاعتماد التام على الاقتصاد الريعي ممّا يتطلّب الاعتماد على مصادر الطاقة المتجدّدة والتنويع الاقتصادي بينها.

ولقد بلغت الاستثمارات العالمية الجديدة في مجالات الطاقة المتجددة نحو (249.9) مليار دولار ودخلت معظم مصادر الطاقة المتجددة مرحلة الاستثمار التجاري والاستهلاك الفعلي ومن المتوقع أنّها ستزداد حتى نهاية عام 2025، وذلك لما لها أهمية اقتصادية عالمية منها:

1. تقليل الاعتماد على واردات الطاقة التقليدية عموماً وبانتظام.

2. لها أثر في الأسواق الطاقة العالمية التي تشهد نمواً كبيراً في العالم.
3. صديقة للبيئة، فضلاً عن أنها تؤدي دوراً أساسياً في التخفيف من التغيرات المناخية.
4. اقتصادية في كثيرٍ من استخداماتها، فضلاً عن أنها ذات عائد اقتصادي كبير.
5. ستوفر عملية إحلال الطاقة المتجددة محل الطاقة التقليدية مردودات اقتصادية ثابتة ومهمة، كما أنّ استغلال هذه المصادر سوف يؤدي إلى ترشيد استهلاك الطاقة التقليدية.

المحور الثالث: - انعكاس مصادر الطاقة المتجددة على الدول ذات الاعتماد على الموارد الطبيعية (حالة العراق)

تشكّل مصادر الطاقة الناضبة (الفحم، والنفط الخام، والغاز الطبيعي) المصدر الرئيس بنحو (85%) من إنتاج الطاقة في العالم، ولكن هناك جهود كبيرة تُبذل لتغيير هذا الحال، إذ حفز التنامي بتداعيات ظاهرة تغير المناخ دول العالم للاستثمار في مجال الطاقة المتجددة؛ لتحلّه محل الوقود الأحفوري الذي يساهم بثلاثي انبعاثات الغازات الدفيئة المسبّبة للاحتباس الحراري، ناهيك عمّا تسبّب فيه من اضطرابات اقتصادية وسياسية عصفت بعددٍ من الدول المنتجة للنفط الخام، لا سيّما في منطقة الشرق الأوسط، إذ تضع هذه الصراعات التي شهدتها المنطقة ومنها العراق تحديات هائلة، وتشير علائم عدّة إلى أنّ نظام الطاقة العالمي قد بدأ عملية تحوّل من الاعتماد الكلي على مصادر الطاقة الأحفورية إلى عصر جديد يكون فيه الطاقة النظيفة دور مهم في تلبية احتياجات المتزايدة للطلب على الطاقة وهو ما يؤثر في نظام الطلب العالمي على أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي، وقد جعل الاتجاه المستقبلي للطاقة المتجددة العالم متفائلاً، وما يزال الصراع مستمر، وهذا يمثّل تحدياً مهماً لدول الريع النفطي؛ بسبب الزيادة في أسعار النفط الخام وانخفاضه، والمزيد من نمو الطلب على الطاقة المتجددة، فيشير تقرير وكالة الطاقة الأمريكية إلى أنّ نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في عام 2030 ستصل إلى نحو (10%) من إجمالي امدادات الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية ومن أجل أن يجعل هذا التوقع حقيقة ملموسة يجب أن تستمرّ أسعار الطاقة التقليدية في الزيادة، وتستمر تكاليف إنتاج الطاقة المتجددة في الانخفاض، إذ من المتوقع أن تُستخدَم الطاقة المتجددة على نطاق واسع في المستقبل؛ لأسباب عديدة، منها:

1. العمل على مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري: تُعدّ ظاهرة الاحتباس الحراري وتغيّر المناخ من

أبرز التحديات التي تواجه العالم في القرن الحادي والعشرين، وتتلخص هذه الظاهرة في ارتفاع درجات الحرارة، ويمكن أن يكون له تأثير مدمر على أكثر من صعيد، ويتدهور النظام البيئي العالمي ومن الممكن حل هذه المشكلة بإحدى الوسائل الممكنة، وإيجاد حلٍ مناسب، والذي لا يتطلب سوى التزام سياسي، فالاتفاقيات المنظمة للمناخ تدفع إلى تقليل الاعتماد على الطاقات التقليدية الأحفورية، مما يمهّد إلى عزل التأثيرات السلبية لتلك المصادر التقليدية على البيئة والمناخ العالمي، وخصوصاً العراق، إذ يُعدُّ من أكثر الدول تضرراً من التغيرات المناخية، بل ثاني أكبر دول في العالم ملوثة بعد روسيا يأتي العراق، والذي ينعكس ذلك في تلوث الهواء والغبار، والتغيرات المناخية في التربة والمياه وما إلى ذلك، والتي ستجعل القدرة على تدارك تلك المخاطر أصعب بمرور الزمن.

2. عدم الاعتماد على موارد الطاقة الأحفورية: وهذا السبب يرتبط بارتفاع تكاليف الطاقة الناضبة في معظم الدول المنتجة والمصدّرة للنفط الخام والغاز الطبيعي، والتي غالباً ما تتذبذب أسعارها في السوق العالمية تبع آليات العرض والطلب العالمي فضلاً عن عوامل سياسية واقتصادية عديدة، تجعل أسواق الطاقة العالمية في حالة عدم الاستقرار.

3. تغيير تكاليف الإنتاج: صعوبة التنبؤ بمستقبل سعر الوقود الأحفوري لمحطات توليد الطاقة المتجددة في النفط والغاز الطبيعي، في حين أنّ سعر الفائدة يجب أن يُدفع في السوق المراد الاشتراك فيه، في حال تفضيل الإنتاج لمصادر الطاقة المتجددة، أي: إنّ اختيار ومقارنة محطات الطاقة الكهربائية من مصادرها الأحفورية أو المتجددة يعتمد على تكلفة بنائها، فعلى سبيل المثال يمكن أن يؤدي النقص في احتياطات النفط الخام إلى ارتفاع أسعارها إلى مستويات قياسية.

4. دخول أسواق الطاقة المتجددة كأسواق منافسة: تُشير تقارير المؤسسات والمنظمات الدولية حول مساهمة المحتملة للطاقة المتجددة في إجمالي إمدادات الطاقة العالمية ستكون بنسبة (5%) من إجمالي معروض الطاقة بحلول عام (2050) وهذا هو تحوّل المكانة المتخصّصة للطاقة الأحفورية، ومن ثمّ سيصبح الضغط التفاضلي بين المنتجين للنفط أكثر حِدّة على المدى المتوسّط مما يزيد من التحديات التي تواجهها سياسات الطاقة في الدول المنتجة.

إذ تتركز أكثر من 60% من احتياطات النفط والغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط

وهو من المتوقع أن يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الطاقة خاصة من الهند والصين؛ لتلبية الطلب المتزايد في المستقبل عليه.

تتطلب الاعتبارات الاقتصادية والتكنولوجية زيادة الاستثمارات في إنتاج الطاقة المتجددة ونظراً لإستراتيجيات الدول الكبرى في إدارة الطلب العالمي على الطاقة ومطالبات الدول المستهلكة للطاقة ولا سيّما الولايات المتحدة الأمريكية بتقليل اعتمادها على إنتاج النفط والطاقة التقليدية في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك الحركة العالمية نحو مصادر الطاقة المتجددة، وهذا سيجعل منتجي النفط الخام في منطقة الشرق الأوسط غير متأكّدين من أمرهم بما يكفيون به سياساتهم الطاقوية تحسباً لتغيرات محتمله في عائدات الاستهلاك العالمي وأنماطه، ومع تزايد الصراعات في منطقة الشرق الأوسط فإنّ المنتجين الرئيسيين في المنطقة وخصوصاً العراق سيجدون أنفسهم من الخاسرين الرئيسيين نظراً لسياساتهم النفطية الحالية المتمحورة -حالياً- حول جولات التراخيص التي بلغت أربع جولات حتى عام 2011.

الاستنتاجات:

1. هناك عديد من مصادر الطاقة المتجددة والتي لا يمكن استخدامها بدلاً عن الطاقة التقليدية الناضبة، للتقليل من التلوث وتوفير طاقة نظيفة في المستقبل، وتطبيق التكنولوجيا الحديثة؛ لإنتاج هذا النوع من الطاقة.
2. لا يمكن الاستغناء عن مصادر الطاقة التقليدية في الوقت الراهن، والذي يشكّل نحو 85% من إنتاج الطاقة العالمي على أقل تقدير خلال العقدين القادمين، إلا أنّه يُتَوَقَّع أنّ الصين (أكبر مستهلك للنفط في العالم) ستندفع وبفعل الضغوط العالمية وحسابات الجدوى الاقتصادية على تعديل إستراتيجيات استهلاك الطاقة في العقد المقبل بتخفيض ما نسبته 40% من الاستهلاك الحالي من الطاقة التقليدية وتعويضه بمصادر الطاقة البديلة.
3. من التحديات التي تواجه الدول المنتجة للنفط الخام وخصوصاً العراق؛ بسبب الاعتماد الكبير على عائداته منذ عقود طويلة، والتي أدّت إلى تكوين بيئة اقتصادية ريعية، ممّا أدّى لارتفاع عائدات النفط الخام، وإهمال سائر القطاعات.
4. ما يزال العراق الذي معتمداً على مصادر الطاقة الناضبة في بناء عجلة اقتصاده وتحريكه من

دون خلق بديل، كمورد طاقة نظيفة لاعتبارات النضوب التي تلازم الطاقة الناضبة وحالات التلوث البيئي.

5. يمتلك العراق إمكانيات ومقومات مهمة، يستطيع عن طريقها تمويل مشاريع الطاقة المتجددة في ظل ما متاح عنده من الموارد المائية والبيئية والحرارية، والتي يمكن توظيفها ضمن مشاريع الطاقة المتجددة، وتشغيل قطاعات حيوية تساهم في تعزيز الاقتصاد العراقي مستقبلاً.

التوصيات:

1. ضرورة وضع سياسة نفطية مستقبلية تُقاد برؤية مستقلة وسياسات اقتصادية تعمل على تحديث القطاع النفطي العراقي عن طريق تحديدها تحديداً واضحاً، ويجب الاهتمام بها في استثمار الموارد النفطية، وتستهدف استهدافاً رئيساً زيادة النمو الاقتصادي والتشغيل.

2. العمل على خلق شراكات في صناعة النفط الوطنية مع الشركات الأجنبية، وهو الخيار الأفضل للإسراع في بناء القطاع النفطي العراقي للحصول على آخر التطورات التكنولوجية والإدارية وإدخال التقنيات الحديثة في العمل مثل: أسلوب الحفر الأفقي الذي يستطيع تعظيم الإنتاج من الآبار المنتجة حالياً، أو تهيئة آبار ذات إنتاجية أعلى.

3. ضرورة العمل على تكامل صناعة النفط في العراق وترابط أجزائها مع الاقتصاد المحلي، والتركيز على الصناعات النفطية اللاحقة للإنتاج وخاصة صناعة المشتقات النفطية والبتروكيمياويات وتكثيف الاستفادة من الغاز الطبيعي المصاحب وغير المصاحب، نظراً للآثار الإيجابية التي يمكن أن تخلفها على عملية التطوير في الاقتصاد العراقي.

4. تتمثل المهمة الملحة أمام العراق في معالجة قضية رئيسة يواجهها هي عدم استقرار العوائد النفطية في الأجل الطويل والمتوسط، إذ تتطلب هذه القضية انتهاج سياسات مالية تجعل الميزانيات متوازنة بحيث لا تزيد النفقات العامة عند ارتفاع العوائد مؤقتاً، ولا تنقص عند تأثيرها بالكساد مؤقتاً، كما أنّها تستدعي مزيداً من الاهتمام الحكومي بأمر السياسات النقدية والسعرية وتطوير القطاعين السلعيين (الزراعي والصناعي)، وهذا الأمر مهم لتلافي خطر حدوث ركود اقتصادي للنفط في الأجل الطويل، وتقليل من مخاطر المرتبطة باختيار النفط اقتصادياً، أو تقلب الأسعار.

5. العمل على تحسين موقع العراق في داخل أوبك وتعزيز تعاونه مع أعضائها بما يمكنه من استعادة حصته في السوق من دون الدخول في صراعات جانبية تهدد المنظمة واستقرار الأسعار. مع ضرورة إيجاد أسواق تجارية للنفط العراقي في مناطق الاستهلاك المختلفة في العالم.

المصادر:

1. حسين عبدالله, مستقبل النفط العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2000.
2. داليا محمد يونس, تقييم سياسات تصدير وتصنيع الغاز الطبيعي محلياً ومقارنته بنظرياته عالمياً, الدار الجامعية, الاسكندرية, 2011.
3. ستيفن وايت, محدودية الطاقة الشمسية وطاقة الرياح, ترجمه نهلة نصر, نشرة الذرة والتنمية الهيئة العربية الذرية, تونس, 2008.
4. سعد خليفة الحموي, أساسيات إنتاج الطاقة البترول -الكهرباء- الغاز, أكاديميون للنشر الأردن, 2016.
5. إبراهيم بحر العلوم, النفط والسياسة في العراق الجديد, دار ومكتبة الهلال, الطبعة الأولى, بيروت, 2008.
6. إبراهيم عبد الحميد إسماعيل, توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, أبوظبي, 2000.
7. صالح عمر رشد ونوال محسن علي, توظيف الطاقة وعلاقتها بالمتغيرات التصميمية لأثاث الشارع, مجلة أكاديمي العدد 93 بغداد, 2019.
8. صباح فيحان محمود ونور كهلان علي, متطلبات اعتماد الطاقة المتجددة في العراق ودورها في تحقيق التنمية المستدامة, مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية, العدد, 50, 2020.

9. Carole Nakhle, How Iraq can move beyond the oil sector, ISPI, 2021. <https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/how-iraq-can-move-beyond-oil-sector-32014>
10. Ahmed Mehdi and Ali Al-Saffar, Compounding Crisis: Iraq's oil and energy economy, the OXFORD institute for energy studies, 2020.